مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9673

الخميس، 27 حزيران/يونيه 2024، الساعة 10/30

نيويورك

الرئيس	السيد هيونوو تشو	(جمهورية كوريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد كودري
	سلوفينيا	السيدة يوريتشكو
	سويسرا	السيدة شاندا
	سيراليون	السيد سوا
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة رودريغيس – بيركيت
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2024/473)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/30.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2024/473)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب بمعالي السيدة سيلفي فاليري بايبو تيمون، وزيرة جمهورية أفريقيا الوسطى للشؤون الخارجية والفرنكوفونية وشؤون رعايا جمهورية أفريقيا الوسطى في الخارج.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة فالنتين روغوابيزا، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجّه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2024/473 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى.

أعطي الكلمة الآن للسيدة روغوابيزا.

السيدة روغوابيزا (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أهنئ كوريا الجنوبية على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه، وأغتنم هذه الفرصة لأشكركم، سيدي الرئيس، على ترؤسكم هذه الجلسة.

ويشرفني أن أقدّم أحدث تقرير للأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2024/473). وسأسلط الضوء أولاً على بعض إنجازات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في تنفيذ ولايتها دعماً لتنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ثم سأتناول بعد ذلك بالتفصيل توسيع نطاق وجود البعثة ليشمل مناطق محلية إضافية في محافظة مبومو العليا في جنوب شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، مما يمهّد الطريق لبسط سلطة الدولة المدنية والأمنية واستعادتها في تلك المنطقة. وأخيراً، سأطلع المجلس على بعض التحديات التشغيلية التي واجهتها البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

في 17 نيسان/أبريل، عقدت اللجنة الوطنية لإدارة الحدود في جمهورية أفريقيا الوسطى جلستها العامة الافتتاحية ومنذ ذلك الحين وهي تعمل بنشاط على تنفيذ خطة عملها العشرية تحت قيادة وزارة الإدارة الإقليمية واللامركزية والتنمية المحلية. إن الوجود المحدود أو المنعدم للدولة في المناطق الحدودية قد وفر تاريخياً أرضاً خصبة لانعدام الأمن عبر الحدود في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتشكّل استعادة سلطة الدولة ومراقبة إدارة الحدود ركائز ذات أولوية في الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة وخريطة الطريق المشتركة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى لترسيخ أمن المناطق الحدودية باعتباره حجر الأساس لاستعادة الأمن الدائم في جمهورية أفريقيا الوسطى وتوطيده بشكل كامل. وقد بدأت أمس في بانغي الجلسات المشتركة للجنة الحدود المخصصة واللجنة المشتركة الدائمة المعنية بالأمن عبر الحدود بين جمهورية الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى مداولاتهما في بانغي، مما يدل على العزم السياسي للحكومتين على معالجة أمن الحدود وقضايا التهريب والاتجار غير المشروع وقضايا الحدود المشتركة من خلال تنشيط آليات التعاون القائمة عبر الحدود.

وقد كان للأزمات السياسية والأمنية السابقة والمتكررة في جمهورية أفريقيا الوسطى تأثير سلبي على الترحال الرعوي، مما حوّل ممارسة عريقة إلى أحد الأسباب الرئيسية للهجمات ضد المدنيين. وكان مقتل 16 مدنياً مؤخراً في قرية ليمه في محافظة أوهام – بندي في أعقاب نزاع على الأرض بين المزارعين المحليين وملاك الماشية تذكيراً صارخاً بالحاجة الملحة إلى عكس ديناميكيات العنف وإعادة وضع تربية

الماشية والترحال الرعوي كعاملين للتعايش السلمي والاستقرار والتنمية الاقتصادية. في 13 مايو/أيار، ترأس رئيس الجمهورية ورئيس الدولة المؤتمر الوطني الأول رفيع المستوى حول الترحال الرعوي السلمي والمزدهر. واتفق المؤتمر، الذي يسرته بعثة الأمم المتحدة، على القرارات التالية: تحديث الإطار القانوني والمؤسسي بشأن ممرات الترحال الرعوي عبر الحدود، ودعم الآليات المحلية لمنع النزاعات، والاستفادة من الآليات القائمة عبر الحدود لإدارة الترحال الرعوي عبر الحدود. ومن شأن تنفيذ تلك القرارات الصادرة عن المؤتمر الرفيع المستوى أن يحسن بشكل كبير من إدارة الترحال الرعوي التي هي، وتجدر الإشارة إلى ذلك، إحدى ركائز الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة.

وقد اكتسبت الاستعدادات للانتخابات المحلية زخماً مع اعتماد المجلس الوطني للقانون الانتخابي المنقح في 28 أيار/مايو والمساهمات المالية الأخيرة في الصندوق المشترك للتبرعات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكما ذكرنا سابقاً، تعد الانتخابات المحلية بنداً رئيسياً في الاتفاق السياسي. وستواصل البعثة تقديم الدعم المتعدد الأوجه الذي صدر به تكليف للأعمال التحضيرية للانتخابات المحلية، بما في ذلك من خلال أنشطة التوعية لحشد مشاركة واسعة النطاق، ولا سيما المشاركة الكاملة والآمنة للمرأة. ونرحب بالمساهمات التي قدمها بعض الأعضاء. ونقدر جهود التعبئة المستمرة التي يبذلها رئيس تشكيلة لجنة بناء السلام المعنية بجمهورية أفريقيا الوسطى، ونشجع جميع الأعضاء على تقديم الدعم للانتخابات البلدية في جمهورية أفريقيا الوسطى التي أجريت آخر مرة قبل 36 عاماً.

لا يزال الوضع الأمني صعباً في المناطق الحدودية. وقد شهدت محافظة مبومو العليا، في جنوب شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، اشتداد أعمال العنف ضد المدنيين وسط تصاعد النزاع والهجمات الانتقامية بين عناصر من جماعة الاتحاد من أجل السلام المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجماعة أزاندي أني كبي غبي للدفاع الذاتي. وكما يتذكر أعضاء المجلس، وسّعت البعثة نطاق وجودها أولاً إلى منطقة مبوكي في مبومو العليا ودعمت نشر القوات المسلحة الوطنية في عام 2023، مما أتاح بدوره تسريح المقاتلين السابقين في جيش الرب للمقاومة ونزع سلاحهم وإعادتهم ومُعاليهم إلى أوغندا. وفي أعقاب تدهور الوضع الأمني أوائل هذا العام، وسّعت البعثة نطاق انتشار قواتها في المحافظة لمنع اندلاع المزيد من أعمال العنف. وفي موازاة ذلك، حشدت البعثة قدراتها الهندسية واللوجستية المحدودة لتحسين الوصول البري إلى محافظة مبومو العليا، وهي منطقة أكبر من سويسرا وتبلغ مساحتها مساحة سيراليون تقريباً ولا يمكن الوصول إليها عن طريق النقل البري خلال مواسم الأمطار الطويلة في جمهورية أفريقيا الوسطى. إن توسيع نطاق وجود البعثة قد مكنها من توسيع نطاق تنفيذ المهام ذات الأولوية الموكلة إليها في المحافظة، ولا سيما حماية المدنيين وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية، ومهد الطريق لبسط سلطة الدولة في المسائل المدنية والأمنية، من خلال عملية إعادة التأهيل الجارية لمحور بانغاسو – أوبو – بامبوتي.

وفي غضون فترة زمنية قصيرة جداً، ومن خلال العمل عن كثب مع السلطات الوطنية والمحلية والمجتمعات المحلية والشركاء في المجال الإنساني، أحرزت البعثة تقدماً ملموساً وتحويلياً على الجبهات الأمنية والإنسانية وبناء السلام في مبومو العليا. وبالانتقال الآن إلى منطقة حدودية أخرى، في أم دافوك على الحدود مع السودان، قامت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في 6 نيسان/أبريل بتيسير نشر قوات الدفاع الوطني لدعم بسط سلطة دولة جمهورية أفريقيا الوسطى.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال الفترة المشمولة بالتقرير، يساورني قلق بالغ إزاء استمرار حملات المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة ضد البعثة، مع زيادة المحتوى العدائي الذي يستهدف البعثة. وهذا يزيد من تعقيد السياق الصعب أصلاً الذي تعمل فيه البعثة. وإنني أدعو الحكومة إلى مساءلة الأفراد، بمن فيهم الموظفون الحكوميون، الذين تم تحديدهم وهم يوجهون ويرددون هذه الحملات التي تشكل تهديدا كبيرا لسلامة

وأمن حفظة السلام التابعين لنا، وتحد في الوقت نفسه من قدرة البعثة على تنفيذ المهام التي كلفها بها المجلس وطلبتها السلطات الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى على النحو الأمثل. ويساورني القلق أيضاً إزاء بطء التقدم المحرز في الإفراج عن معدات البعثة التي صادرتها الجمارك الوطنية، على الرغم من اتصالات البعثة المتكررة مع المؤسسات الحكومية المعنية.

وأود أن أختتم بياني بتوجيه خالص الشكر لأعضاء المجلس على دعمهم المستمر لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على مر السنين. إن الحفاظ على المكاسب التي حققتها البعثة وتوطيدها سيتطلب استمرار دعمهم ومواصلة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى الاستثمار في بناء قدرات مؤسساتها الوطنية، بما في ذلك المؤسسات الأمنية، لتمكينها من الاضطلاع بمسؤوليتها الأساسية المتمثلة في حماية سكانها وسيادة أراضيها الوطنية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة روغوابيزا على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر الممثلة الخاصة على إحاطتها وأن أؤكد مجددا دعم فرنسا الكامل. كما أرحب بحضور وزيرة جمهورية أفريقيا الوسطى للشؤون الخارجية والفرنكوفونية وشؤون رعايا جمهورية أفريقيا الوسطى في الخارج بيننا.

ترحب فرنسا بالجهود التي تبذلها حكومة أفريقيا الوسطى لتنفيذ عملية السلام وتحقيق اللامركزية. ويُعد إجراء أول انتخابات محلية منذ عام 1988 خطوة في الاتجاه الصحيح. تشجع فرنسا سلطات أفريقيا الوسطى على ضمان ممارسة الحقوق المدنية والسياسية لجميع المواطنين. ويجب الآن تهيئة الظروف المناسبة لإجراء انتخابات حرة وشفافة وشاملة للجميع. تأمل فرنسا أن تفي الانتخابات الرئاسية المقبلة، المقرر إجراؤها في عام 2025، بتلك الشروط.

لا تزال فرنسا تشعر بالقلق إزاء ضعف الحالة الأمنية، لا سيما في المناطق الحدودية. ويستمر انتشار الأسلحة والمقاتلين مما يؤجج أنشطة الجماعات المسلحة. إن طبيعة الحدود التي يسهل اختراقها، لا سيما مع السودان وجنوب السودان، لا تشكل تهديدا للاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى فحسب، بل وفي المنطقة ككل. يجب تشجيع تعاون سلطات أفريقيا الوسطى مع الدول المجاورة والمنظمات الإقليمية. ولا بد من أن يواصل المجلس اتخاذ إجراءات لمكافحة الاتجار بالأسلحة القادمة من البلدان المجاورة وتسلل المقاتلين الأجانب إلى الجماعات المسلحة. وفي هذا الصدد، ستعمل فرنسا مع جميع أعضاء المجلس على تجديد نظام الجزاءات في تموز/يوليه.

وترحب فرنسا بالدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، بالتعاون مع سلطات أفريقيا الوسطى، في تعزيز الاستقرار في البلد. إن البعثة تقدم دعماً أساسياً لسلطات أفريقيا الوسطى في محاربة الجماعات المسلحة. ويشمل ذلك تقديم الدعم اللوجستي للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، وتعزيز وجودها في المناطق الرئيسية ودعم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. ومن الضروري أن تكون بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى قادرة على مواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز الدولة في جميع أنحاء الإقليم. وفي هذا الصدد، تدعو فرنسا إلى وضع حد لجميع العقبات التي تحول دون تنفيذ البعثة لمهمتها، بما في ذلك استخدام طائراتها المسيّرة. كما أننا ندين حملات المعلومات المضللة الموجهة ضد البعثة في الأشهر الأخيرة.

وترحب فرنسا بنشر التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما نرحب بتعاون سلطات أفريقيا الوسطى الوثيق مع أفرقة الأمم المتحدة في هذا الصدد. وندين انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي زادت بنسبة 47 في المائة مقارنة بالعام الماضي. ترتكب الجماعات المسلحة والمرتزقة

الروس من مجموعة فاغنر نسبة كبيرة من هذه الانتهاكات. وتشمل هذه الانتهاكات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، بما في ذلك الاغتصاب والزواج القسري، فضلاً عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل. ويجب ألا تمر دون عقاب.

ولا تزال الحالة الإنسانية محفوفة بالمخاطر. وهناك خطر حدوث تدهور حقيقي مع زيادة عدد اللاجئين وطالبي اللجوء المرتبطين بالنزاع في السودان. لذلك فمن الضروري أن تلبي المساعدات الإنسانية احتياجات البلد.

السيدة شاندا (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام على إحاطتها. كما أرحب بوجود وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى والفرانكوفونية وشؤون رعايا أفريقيا الوسطى في الخارج بيننا.

في حين أن الجهود التي تبذلها جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، قد أدت إلى تحقيق الاستقرار التدريجي في البلد وزيادة أمن السكان المدنيين، فمن الضروري أن يبقي المجلس المسألة قيد نظره الفعلي. وفي هذا الصدد، نود أن نتناول المسائل التالية:

أولا، فيما يتعلق بالتقدم السياسي واتفاق السلام، ترحب سويسرا بالتدابير التي اتخذتها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لتعزيز تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة. إن الجهود المبذولة لإضفاء الطابع اللامركزي على عملية السلام، ولا سيما المشاركة مع آليات التنفيذ في المحافظات، ضرورية لإشراك السكان خارج بانغي في جهود السلام. وفي هذا السياق، سيكون تنظيم الانتخابات المحلية في تشرين الأول/أكتوبر – وهو جزء لا يتجزأ من الاتفاق – أمرا حاسم الأهمية لتعزيز المصالحة الوطنية. ونشجع السلطات على كفالة عملية شاملة للجميع وشفافة وسلمية ودعم المشاركة الكاملة للنساء كمرشحات وناخبات.

ثانيا، يشكل احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون ركيزتين أساسيتين لمجتمع يسوده السلام. ونرحب بالتعاون بين جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في إعداد التقرير عن حالة حقوق الإنسان في البلد. إن الحوار البناء بين البعثة والبلد جدير بالثناء، ونحن نشجع جمهورية أفريقيا الوسطى على تنفيذ التزاماتها بموجب السياسة الوطنية لحقوق الإنسان. وعلى وجه الخصوص، ندعو سلطات أفريقيا الوسطى إلى الحفاظ على حيز مدني مفتوح ويتسم بالاحترام وإلى احترام استقلالية المؤسسات القضائية. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقدم المحرز في مكافحة الإفلات من العقاب، لا سيما من خلال تفعيل معظم الولايات القضائية الوطنية، بما في ذلك خارج بانغي. إن الجهود التي تبذلها المحكمة الجنائية الخاصة في تناول جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ولا سيما إعادة فتح جلسات الاستماع في أعمال العنف القبلي في نديلي، جديرة بالثناء.

ثالثاً، على الرغم من أن الحالة الأمنية والإنسانية العامة تتحسن، فإن جيوبا من عدم الاستقرار لا تزال موجودة في بعض أجزاء البلد. ويزيد العنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة حول مواقع التعدين والممرات العابرة للحدود والمناطق الحدودية بين السودان وجنوب السودان من معاناة المدنيين. ومن الأهمية بمكان أن يستمر بذل الجهود لمكافحة تلك الانتهاكات. ويساورنا قلق بالغ إزاء تكثيف أنشطة جماعة أزاندي آني كبي غبي في جنوب شرق البلد وإزاء إدماج بعض أعضائها في قوات الأمن الوطنية، وأحياناً من دون التدقيق المناسب. وثمة ضرورة ماسة، في ذلك الصدد، لإضفاء الطابع الاحترافي على قوات الأمن وللإصلاح الفعال لقطاع الأمن.

وأخيراً، ترحب سويسرا باستقرار الحالة الإنسانية، الأمر الذي مكّن عدة آلاف من النازحين من العودة إلى مناطقهم الأصلية. ولئن كانت الاحتياجات الإنسانية الطارئة تتناقص، فمن المهم الآن أن يظل جميع شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى ملتزمين وأن يحولوا دعمهم إلى التنمية المستدامة. وفي ذلك الصدد، نرحب بانعقاد المؤتمر الوطني من أجل الترحال الرعوي السلمي والمزدهر الذي يدل على التزام حقيقي بالحد من العنف القبلي وتوليد مصدر ازدهار للمنطقة بأسرها.

وتجدد سويسرا التزامها بدعم جمهورية أفريقيا الوسطى في جهودها الرامية إلى تحقيق السلام الدائم والتنمية الشاملة. وندعو جميع الجهات الفاعلة إلى مضاعفة جهودها التعاونية لتنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى ودعم البلد على طريق السلام والازدهار.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن امتناني للممثلة الخاصة روغوابيزا على إحاطتها. وأرحب بحضور معالي وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى السيدة بايبو تيمون.

من أجل تحقيق السلام والاستقرار المستدام في جمهورية أفريقيا الوسطى، يجب علينا أن نواصل تعزيز المصالحة السياسية وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي في المناطق النائية. إننا نرحب بالتزام الحكومة المستمر بالتنفيذ الكامل للاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى لعام 2019، مع ما يتسم به من ملكية قوية.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط تتعلق بالجهود الجارية لبناء الدولة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بالشراكة مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

أولاً، يبقى السعي إلى التوصل إلى حل سياسي من خلال الانخراط الشامل مع جميع أصحاب المصلحة أمراً أساسياً. والمؤتمر الوطني رفيع المستوى الذي عُقد مؤخراً بشأن الحد من العنف الموسمي المرتبط بالترحال الرعوي بالفعل واحد من هذه المبادرات لمعالجة مشكلة متزايدة. ويجب أن تتبع الاستراتيجيات المقترحة إجراءات ملموسة تستند إلى نهج يشمل المجتمع بأسره. ومما يبعث على الأمل أيضاً أن الحكومة تواصل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن للجماعات المسلحة. ويجب أن تتسم تلك العملية بالشفافية والمصداقية بشكل واضح من خلال استخدام التدقيق المناسب، خاصة فيما يتعلق بإعادة الإدماج في القوات الوطنية.

ثانياً، يجب أن تتسم عملية السلام بالمزيد من اللامركزية من أجل وضع أصحاب المصلحة المحليين في مقعد القيادة للتصدي للتحديات التي يواجهونها، بما في ذلك التوترات القبلية. فوجود قادة محليين منتخبين أمر أساسي لإصلاح الحوكمة المحلية لبناء مجتمعات قادرة على الصمود. ولذلك يجب أن تكون الانتخابات المحلية المقبلة، التي ستجرى هذا العام، نزيهة ومفتوحة وشاملة وذات مصداقية ويجب أن تكون فرصة للرجال والنساء على حد سواء للمشاركة في تلك العملية من أجل تحسين رفاههم الاجتماعي. إن رأب الانقسامات العميقة في البلد يتطلب عملية انتخابية ذات مصداقية يتم فيها الاستماع إلى الأصوات المتنوعة، بما في ذلك أصوات النساء والنازحين داخلياً والمقاتلين السابقين، على النحو الواجب وبطريقة عادلة وشاملة.

وأخيراً، يجب أن تسود سيادة القانون في جميع أنحاء البلد، ويجب تعزيز مكافحة الإفلات من العقاب. ونرحب بالتقدم المحرز في بناء المؤسسات، بما في ذلك من خلال المحكمة الجنائية الخاصة وتوسيع نطاق الخدمة القضائية في المناطق البعيدة عن العاصمة.

ويظل يساورنا قلق بالغ إزاء دورات العنف حول مواقع التعدين واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات التي ترتكبها الجماعات المسلحة والجهات الفاعلة الحكومية وغيرها من أفراد الأمن. فيجب الاستفادة من النظام القضائي بشكل جيد إذا ما أُريد له أن يقوم بدور فعال في تحقيق المصالحة والاستقرار على المدى الطويل، مدعوماً بالجهود المستمرة لبسط سلطة الدولة. ولا تزال حدود جمهورية أفريقيا الوسطى سهلة الاختراق، ما يشكل تحديا خطيرا. وإطلاق الحكومة مؤخراً سياسة إدارة الحدود تطور مرحب به وينبغي أن يُدعم بتعاون إقليمي ودولي.

وتظل اليابان ملتزمة بالعمل مع الشركاء الدوليين من أجل تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد كاميليري (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر بدوري الممثلة الخاصة روغوابيزا على ملاحظاتها وأرحب بحضور وزيرة جمهورية أفريقيا الوسطى للشؤون الخارجية والفرنكوفونية وشؤون رعايا جمهورية أفريقيا الوسطى في الخارجفي القاعة اليوم.

تدعم مالطة بقوة المبادرات الهامة الأخيرة التي اتخذتها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة

المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونشيد بتوصيات المؤتمر الوطني رفيع المستوى بشأن الترحال الرعوي السلمي وتعزيز حماية المرأة من العنف الجنساني. فهذه تمثل جهوداً بارزة في معالجة المسائل المستمرة وأسبابها الجذرية للنزاع. وتدل المشاركة الواسعة للأطراف المعنية من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى واعتماد خريطة الطريق على خطوات مقنعة نحو معالجة المسائل الأساسية لاستقرار المنطقة على المدى الطويل.

كما ترحب مالطة بالزخم المتجدد الذي أضفته السلطات تجاه تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك إطلاق أنشطة اللجنة الوطنية لإدارة الحدود.

ونقدر الجهود المشتركة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل تحقيق اللامركزية في عملية السلام، بما في ذلك المشاركة مع آليات التنفيذ في المحافظات. فذلك يتماشى كذلك مع الأولويات الجديدة المنصوص عليها في الولاية.

كما أن التطورات الخاصة بتنظيم أول انتخابات محلية في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ عام 1988 إيجابية أيضاً. ونذكّر بأهمية أن تجري الانتخابات في فضاء عام حر وآمن حيث يضمن إجراء حوار شامل يغرس الثقة.

إن المساءلة، فضلاً عن وجود مساحة سياسية مفتوحة وآمنة، هي مفتاح السلام والأمن. وفي ذلك السياق، نعرب عن قلقنا إزاء اعتقال واحتجاز المعارضين السياسيين وتوجيه التهم إليهم والأحكام اللاحقة. ولئن كان ينبغي التصدي لخطاب الكراهية والتشهير، فإننا نشير إلى المخاوف التي أثيرت حول استقلالية النظام القضائي.

وعلى الصعيد الإقليمي، لا تزال جمهورية أفريقيا الوسطى متأثرة بشكل كبير بالنزاع المتدهور في السودان. وتزداد إدارة الآثار غير المباشرة صعوبة. فاللاجئون يتدفقون في خضم حالة إنسانية متردية أصلا، كما إن الروابط بين الجماعات المسلحة والميلشيات، إلى جانب التجنيد، تهدد التقدم نحو تحقيق الاستقرار.

وتظل الحالة الأمنية مثيرة للقلق – ليس فقط في محافظة فاكاغا. فالتفاعلات الأخيرة في الجنوب الشرقي أيضا تنذر بالخطر. فيجب نزع فتيل العنف القبلي لا إعادة تنشيطه. وتتطلب عمليات نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج تدقيقاً مناسباً لضمان عدم تحولها إلى تجنيد عملاء. ويمكن لتلك التطورات أن تؤثر بشكل لا ينفصم على الثقة تجاه الجيش الوطني ومساره نحو التأهيل المهني وحماية السكان المدنيين.

ونعرب عن قلقنا إزاء ما ورد عن تدريب وإدماج المقاتلين المسلحين من جماعة أزاندي آني كبي غبي في قوات الدفاع الوطني، وندين بشدة أعمال العنف التي ارتكبوها مؤخراً. إننا منزعجون من استمرار استخدام العنف الجنسي كتكتيك لإرهاب المجتمعات وتشريدها من جانب العديد من الموقعين على الاتفاق. ونشدد، بأشد العبارات الممكنة، على أن الاتجار بالنساء والفتيات أمر مقيت.

كما يساورنا قلق بالغ إزاء تزايد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. ونشيد بتنظيم ورشة عمل مؤخراً للتحقق من صحة بروتوكول تسليم الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة وحمايتهم. فسيمكن ذلك من تسليم الأطفال الذين تلقي قوات الأمن القبض عليهم مباشرةً إلى خدمات حماية الطفل الحكومية والشركاء الحكوميين.

وإذ نرحب بإصدار التقرير السنوي لحقوق الإنسان مؤخراً وفقاً للقرار 2709 (2023)، فإننا على ثقة من أن مزيداً من التقدم يجري إحرازه لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء شركاء رئيسيين لجمهورية أفريقيا الوسطى، مع حشد أكثر من 900 مليون يورو منذ عام 2014 لتخصيصها لمجالات تشمل الشؤون السياسية والأمنية والتعاون الإنساني والإنمائي.

في الختام، نعرب عن دعمنا لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في تفانيها لضمان السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وننضم إلى الجهود الجماعية التي من شأنها أن تضمن مصالحة طويلة الأمد وشاملة لجميع سكان جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيدة ساشا يوريتشكو (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثلة الخاصة روغوابيزا على إحاطتها الشاملة اليوم. وأرحب أيضا بمعالي وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى، السيدة سيلفي بايبو تيمون، في هذه الجلسة.

وتود سلوفينيا أن تعرب أيضا عن تأييدها الكامل لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وعملها. ونشيد أيضا بالبلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة.

على الرغم من الاستقرار الذي تحقق جزئياً بفضل التزام الأمم المتحدة المتعدد السنوات تجاه البلد، لا تزال جمهورية أفريقيا الوسطى تواجه العديد من التحديات. وفي هذا الصدد، أود أن أدلي بالنقاط الثلاث التالية:

أولا، ندعم بقوة تجديد حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى التزامها بالتنفيذ الكامل للاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى ولخريطة الطريق المشتركة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويُظهر تعهدها بتقديم 4,5 ملايين دولار لتنظيم الانتخابات المحلية زيادة المسؤولية الوطنية، وهو أمر يستحق الثناء. وسيتبرع أيضا الاتحاد الأوروبي، وهو أحد الشركاء الرئيسيين لجمهورية أفريقيا الوسطى، بمبلغ 2,5 مليون دولار لصندوق الأمم المتحدة المشترك للتبرعات الذي أنشئ لدعم العملية الانتخابية وندعو المجتمع الدولي إلى أن يحذو حذوه. ونحث جمهورية أفريقيا الوسطى على ضمان أن تكون العملية الانتخابية شاملة وشفافة وذات مصداقية. ويجب ضمان مشاركة النساء والشباب مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية وآمنة في العمليات الانتخابية والسياسية الأخرى ويجب أيضا ضمان تهيئة مساحة مدنية مفتوحة واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التعبير. وستساعد الانتخابات الموثوقة، إلى جانب تدابير اللامركزية الأخرى، على ضمان الاستقرار وزيادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد.

ثانياً، لا يزال يساورنا القلق إزاء استمرار ارتفاع مستويات العنف في البلد، وخاصة في المناطق الحدودية. وندعو جميع الجماعات المسلحة المتبقية، ولا سيما الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وجماعة آزاندي آني كبي غبي، إلى وقف أنشطتها فوراً والعودة إلى عملية السلام. إن احتمال امتداد العنف إلى جميع أنحاء المنطقة أمر مقلق للغاية. ولا يؤدي التدفق المتواصل للأسلحة والمتفجرات والمقاتلين عبر الحدود إلا إلى تفاقم النزاع. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الامتثال لحظر توريد الأسلحة وتدابير الجزاءات الأخرى. ونثني أيضا على مبادرات إدارة الحدود التي اتخذتها جمهورية أفريقيا الوسطى ونشجع البلدان الأخرى في المنطقة على زيادة تعاونها.

ونؤيد بقوة الدور الاستباقي الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في تعزيز المحليات المكشوفة وإنشاء قواعد عمليات مؤقتة من أجل حماية المجتمعات المحلية المعرضة للخطر وضمان إيصال المساعدات الإنسانية بلا عوائق. ولكن من أجل القيام بذلك، يجب أن تُمنح البعثة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بلا عوائق وأن تتمتع بحرية التنقل في جميع أنحاء البلد. وينبغي رفع جميع القيود التي تحول دون استخدام البعثة المتواصل للمنظومات الجوية غير المأهولة.

وتعتبر برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عنصراً أساسياً في عملية السلام. ولكي تكون فعالة، يجب إكمالها دون تأخير. وينبغي أن تتاح الفرصة لأي فرد من أفراد الجماعات المسلحة للمشاركة في أحد هذه البرامج بعد أن يُعرب عن رغبته في ذلك. وعلاوة على ذلك، ننصح بعدم تجنيد أفراد الجماعات المسلحة في قوات الدفاع الوطني دون اتباع إجراءات مناسبة للتحقق من سجلاتهم من أجل ضمان المساءلة ومنع المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان.

ختاماً، نعرب عن تقديرنا للبعثة لتقديمها التقرير السنوي لحقوق الإنسان في الوقت المناسب ولجمهورية أفريقيا الوسطى لمشاركتها الفعالة في هذه العملية. وندعو إلى التنفيذ الكامل للتوصيات المضمنة في التقرير. ولكننا نتشاطر القلق المعرب عنه في التقرير بشأن استمرار الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة

لحقوق الطفل والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع وانتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ترتكبها جميع أطراف النزاع. ويجب بذل المزيد من الجهود لوقفها ومساءلة جميع مرتكبيها.

إن إصدار المحكمة الجنائية الخاصة مذكرة توقيف دولية في حق الرئيس السابق بوزيزي بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية إشارة محمودة فيما يتعلق ب عدم إفلات منتهكي حقوق الإنسان من العقاب. ونأمل أن نرى جميع مرتكبي الجنايات الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى يمثلون أمام العدالة.

ختامًا، ستواصل سلوفينيا دعم جمهورية أفريقيا الوسطى وشعبها في الطريق نحو تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة والاستقرار السياسي.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام روغوابيزا على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات التي توضح الدور الحاسم الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في دعم السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأود أيضاً أن أرحّب بالوزيرة بايبو تيمون في هذه الجلسة.

أولا، أود أن أؤكد تقدير الولايات المتحدة العميق للممثلة الخاصة للأمين العام وقيادة البعثة وموظفيها والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة لالتزامهم بالسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونعرب عن تقديرنا الكبير أيضا لإصدار الأمانة العامة هذا الأسبوع التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى الذي سيوفر معلومات في أوانها قبل انعقاد مداولات مجلس الأمن بشأن ولاية البعثة في وقت لاحق من العام. ومن الواضح أن البعثة شريك لجمهورية أفريقيا الوسطى وتفي بوعدها بدعم السلام الدائم.

بالإضافة إلى تسيير البعثة دوريات منتظمة مع القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى لضمان حماية المدنيين، فقد أقامت شراكة مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لاستضافة مؤتمر حول الترحال الرعوي وعقدت العديد من حلقات العمل لدعم وزارة العدل في تنفيذ سياستها الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان. وأعاد مهندسو البعثة تأهيل طريق بوسمبيلي – بوسانغوا ومدرج مطار بوار، مما وفر فرصاً اقتصادية ودعم بسط سلطة الدولة.

وتلتزم البعثة بتقديم الدعم اللوجستي والخبرة الفنية في الوقت الذي تخطط فيه حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لإجراء انتخابات محلية وإقليمية في تشرين الأول/أكتوبر، مما يشكل خطوة رئيسية نحو تحقيق اللامركزية. وتشجع الولايات المتحدة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على مضاعفة جهودها لضمان أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع.

إن الشراكة سمة مشتركة هنا. وتوفر البعثة خبرات وقدرات فريدة من نوعها تتسق مع ولايتها وبالشراكة مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وتساعد في جعل الحياة أكثر أماناً وأمناً لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى. وتؤكد مجالات الشراكة هذه على عدم وجود حل عسكري صرف للتحديات التي تواجهها جمهورية أفريقيا الوسطى. ويكتسي التقدم المستمر في عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى أهمية بالغة لتحقيق الاستقرار والتنمية في الأجل الطويل.

ونحيط علما بالشواغل التي أعربت عنها وزيرة الخارجية بايبو تيمون. ولكن لا يزال حظر توريد الأسلحة المفروض على الجماعات المسلحة جزءاً لا يتجزأ من تقدم جمهورية أفريقيا الوسطى نحو السلام. وقد يفضي رفعه إلى تسهيل انتشار أسلحة أخرى وأكثر فتكًا وزيادة زعزعة استقرار جمهورية أفريقيا الوسطى. والأهم من ذلك أن الحظر لا يؤثر على الحكومة وإنما على الجماعات المسلحة حصرا.

وتنطوي الشراكة الهادفة بطبيعة الحال على التعاون ثنائي الاتجاه والاحترام المتبادل. ويجب أن تكون البعثة قادرة على العمل بلا عوائق لتنفيذ ولايتها بالكامل. وللأسف، لم تتمكن حتى الآن من القيام بذلك. ويقوض قرار حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بمنع دوريات البعثة وتقييد منظوماتها الجوية غير المأهولة والرحلات الجوية الليلية بشدة قدرة البعثة على حماية المدنيين وتحديد الذخائر المتفجرة وإزالتها وإقامة شراكة مع القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى لبسط سلطة الدولة. ودعا

أعضاء المجلس على مدى أشهر الحكومة إلى السماح للبعثة بتشغيل معداتها الضرورية للحفاظ على سلامة قوات حفظ السلام. ولكن الحكومة تستمر في تجاهل هذه الطلبات الأساسية التي ما كان ينبغي أن يضطر المجلس إلى تقديمها. وتدفع الدول الأعضاء كلها في الأمم المتحدة ما يزيد عن 25 مليون دولار سنوياً للحصول على الطائرات المسيرة التي لا تزال متوقفة أو عالقة في الجمارك. وقد دفع جنود حفظ السلام حياتهم ثمناً لذلك. وإذا كانت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى ملتزمة بنجاح البعثة وسلامة أفراد حفظ السلام والسعي إلى تحقيق السلام والاستقرار، فيجب عليها أن تسمح للبعثة بالقيام بعملها.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تحترم سيادة جمهورية أفريقيا الوسطى وحقها في اختيار شركائها في المجال الأمني، من الواضح أن الشركاء غير ملتزمين جميعا بالقدر نفسه بتهيئة الظروف المواتية لتحقيق السلام الدائم. وقد أثبت بعض من يسمّون شركاء من خلال أفعالهم أنهم يفضلون استغلال الموارد البلد الطبيعية وإدامة النزاع لتحقيق مكاسبهم المادية الخاصة، تحت ستار توفير الأمن.

ارتكبت مجموعة فاغنر التي يدعمها الكرملين العديد من انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي بلدان أخرى. ومن الواضح أن الهدفين الأساسيين لمجموعة فاغنر هما استغلال البلد وتعزيز التبعية لضمان استمرار وجودها. وكما يشير تقرير الأمين العام (S/2024/473)، اعترضت مجموعة فاغنر معدات تابعة للبعثة من مرفق جمارك بيلوكو في آذار/مارس. هذا صحيح – استولى عضو دائم في مجلس الأمن على معدات تابعة للأمم المتحدة متجهة إلى بعثة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. ذلك غير مقبول. ونحن نقدر إبلاغ الأمانة العامة للأمم المتحدة عن هذا الحدث الخطير ونحثها على تجنب استخدام العبارات الملطفة للإشارة إلى مجموعة فاغنر عند توثيق انتهاكات تعرف أن قوات مجموعة فاغنر مسؤولة عنها. فلن تتمكن جمهورية أفريقيا الوسطى من إحلال السلام اللازم لإطلاق الإمكانات الهائلة للبلد من دون المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان.

ولنعترف أيضا بأن المعلومات المضللة التي تصدرها روسيا وتزينها لتبدو طبيعية تستهدف البعثة بالتحديد، وترمي إلى الحد من فعاليتها وتعرض قوات حفظ السلام والمدنيين للخطر. وذلك أمر لا يُحتمل.

وتدعو الولايات المتحدة جميع الجهات المسلحة إلى إلقاء أسلحتها واختيار الحوار. والبعثة المتكاملة شريك بالغ الأهمية لجمهورية أفريقيا الوسطى، وتستحق أن تتعاون معها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وأعضاء مجلس الأمن تعاونا كاملا وأن تعمل معها في شراكة حقيقية حتى تتمكن من الوفاء بوعدها.

السيد أفونسو (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن زائدا واحد (مجموعة 3+1)، وهي الجزائر وغيانا وسيراليون وبلدي موزامبيق.

نعرب عن بالغ امتناننا لسعادة السفيرة السيدة فالنتين روغوابيزا، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، على الإحاطة المهمة التي قدمتها إلى المجلس بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونعرب عن شكرنا لأفراد البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على تفانيهم الثابت. كما نعرب عن تقديرنا للقوات العسكرية وأفراد الشرطة المنتشرين في الميدان. ونود أن نرحب بحضور معالي السيدة سيلفي فاليري بايبو تيمون، وزيرة جمهورية أفريقيا الوسطى للشؤون الخارجية والفرنكوفونية وشؤون رعايا جمهورية أفريقيا الوسطى في الخارج في هذه القاعة.

تدرك مجموعة 3+1 التحديات المستمرة المتعددة الأبعاد التي تواجهها جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا السياق، يكتسي دعم المجتمع الدولي في استعادة وتوطيد السلام والأمن والتنمية في البلد أهمية قصوى. ونشيد بالجهود التي تبذلها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لتنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونرحب بانعقاد اللجنة التنفيذية لرصد الاتفاق السياسي الذي أدى إلى انعقاد المؤتمر الوطني الرفيع المستوى المعني بالترحال الرعوي وبدء أعمال اللجنة الوطنية لإدارة الحدود. فهذه الإجراءات

وغيرها ترسي أساساً متيناً لنهج شامل يركز على الدوافع الرئيسية للنزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وتهنئ مجموعة 3+1 حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج بدعم من البعثة المتكاملة. ونحث جميع أفراد الجماعات المسلحة على الانضمام طواعية إلى البرنامج الجاري. ونقدر برامج الحكومة لتدريب موظفي الحكومة على عملية السلام، خاصة على مستوى المقاطعات في سياق تحقيق اللامركزية وبإشراك النساء. ويشكل التثقيف من أجل السلام وثقافة السلام استثمارا قيما لحاضر البلد ومستقبله. ونشجع على إرساء عملية تدقيق شفافة وذات مصداقية لتجنيد أفراد من الجماعات المسلحة في قوات الدفاع والأمن الوطنية.

وتشعر مجموعة 3+1 بالقلق إزاء الحالة الأمنية المتقلبة، لا سيما على طول الحدود، حيث تستمر الاشتباكات المسلحة للسيطرة على موارد التعدين وممرات الترحال الرعوي. ومما يبعث على القلق الشديد الزيادة في عدد الضحايا المدنيين بسبب الهجمات وممارسات الابتزاز العنيفة التي تقوم بها الجماعات المسلحة، بما في ذلك جيش الرب للمقاومة.

ولتحقيق السلام الدائم، يجب معالجة حالة حقوق الإنسان في البلد إلى جانب عملية السلام والعمليات السياسية. وفي هذا الصدد، ندين العنف الجنسي المتصل بالنزاع والانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال. ويجب محاسبة جميع مرتكبيها. إن الإفلات من العقاب يغذي دوامة العنف ويقوض جهود السلام.

وجدير بنا أن نولي اهتماما لمحنة انعدام الأمن الغذائي لدى سكان أفريقيا الوسطى واللاجئين والعائدين. ويجب أن نسعى لكي تتمكن جمهورية أفريقيا الوسطى، بما لديها من موارد، من تحقيق كامل إمكاناتها الإنمائية.

وتشعر مجموعة 3+1 بالقلق إزاء الانعكاسات الدينية والعرقية للاشتباكات بين الجماعات المسلحة. ونحث جميع الجماعات على الانضمام إلى عملية السلام ودعمها. ونرى أن التعاون بين قوات الدفاع الوطني والبعثة المتكاملة يكتسي أهمية قصوى. ونرحب بتسيير دوريات قوية وتعزيز وجودها في النقاط الحرجة بهدف حماية المدنيين ومنع تصاعد العنف.

إن استمرار استخدام الأجهزة المتفجرة يزيد من تفاقم الحالة الأمنية المتقلبة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونؤكد على ضرورة الحد من القيود المفروضة على استخدام منظومات الطائرات المسيّرة بلا طيار. فتلك القيود تؤثر سلباً على تنفيذ ولاية البعثة المتكاملة وتيسير وصول المساعدات الإنسانية. كما تشكل خطرا على موظفي الأمم المتحدة ومبانيها.

وندعو البعثة المتكاملة إلى تعزيز المساعدة الانتخابية وتعبئة الموارد ودعم مشاركة المرأة في الانتخابات المقبلة.

تود مجموعة 3+1 أن تؤكد من جديد دعمنا القوي للبعثة المتكاملة. ونثني ثناء كبيرا على السفيرة فالنتين روغوابيزا، الممثلة الخاصة للأمين العام، ونشيد بها إشادة كبيرة على قيادتها الرائعة وعلى مساهمتها القيمة في توطيد السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ونهنئ الرئيس الجديد لبعثة الاتحاد الأفريقي في وسط وشرق أفريقيا، السيد أنطونيو إيغيديو دي سوزا سانتوس. نتمنى له التوفيق في مهمته الهامة.

إن الاتحاد الأفريقي أحد الجهات الضامنة للاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونؤكد من جديد تشجيعنا وتضامننا مع حكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى. وبصفتنا مجموعة A3+ فإننا لا نزال ملتزمين التزاماً راسخاً باستقلال جمهورية أفريقيا الوسطى وسلامة أراضيها وسيادتها.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثلة الخاصة روغوابيزا على إحاطتها وأرحب بمعالي السيدة سيلفي فاليري بايبو تيمون، وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى، في هذه الجلسة اليوم.

في الآونة الأخيرة، ما فتئت عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى تحرز تقدماً مستمراً، واستمرت الحالة الأمنية في التحسن. وفي الوقت نفسه، لا يزال هناك العديد من التحديات في مجال السلام والتنمية. ينبغي على المجتمع الدولي أن يقدم لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى دعماً محدد الأهداف وفقاً لاحتياجاتها الفعلية. سأدلي بثلاث نقاط.

أولا، تشيد الصين بالجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز تنفيذ اتفاق السلام بنشاط، مع إحراز تقدم مهم في جوانب مثل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، واللامركزية والأعمال التحضيرية للانتخابات المحلية. وندعو الجماعات المسلحة التي لم تنزع سلاحها بعد إلى وقف الأعمال العدائية والعودة إلى مسار الحوار السياسي. ونتوقع أن يستمر المجتمع الدولي في تقديم الدعم المالي والتقني لعملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وحل مشاكل مثل النقص في موارد الانتخابات.

ثانياً، تتحسن الحالة الأمنية عموما في جمهورية أفريقيا الوسطى بشكل عام. غير أن الهجمات المسلحة لا تزال تحدث من وقت لآخر. وينبغي للمجتمع الدولي والبلدان الشريكة ذات الصلة مواصلة دعم حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في تعزيز القدرات الأمنية وتنفيذ إصلاح قطاع الأمن. وفي الوقت نفسه، ينبغي إيلاء اهتمام وثيق للآثار غير المباشرة للنزاع في السودان على جمهورية أفريقيا الوسطى. وينبغي تقديم الدعم لتمكين جمهورية أفريقيا الوسطى والبلدان المجاورة من تعزيز الرقابة على الحدود، والحد من تدفق العناصر المسلحة عبر الحدود، ومكافحة الجرائم العابرة للحدود والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من أجل الحفاظ على الأمن الإقليمي.

ثالثاً، أشار تقرير الأمين العام (S/2024/473) إلى أنه على الرغم من أن جمهورية أفريقيا الوسطى حققت نمواً اقتصادياً، إلا أن النمو بطيء، وأن ما يقرب من نصف سكان البلد بحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. يجب على البلدان الشريكة والجهات المانحة الوفاء بالتزاماتها وتلبية الاحتياجات الإنسانية، مع تقديم المزيد من الدعم في مجالات مثل الحد من الفقر والزراعة والبنية التحتية لمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى على تعزيز قدرتها على التنمية المستقلة.

تحت قيادة الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة روغوابيزا، بذلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى جهوداً كبيرة للحفاظ على السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وتعزيز التنمية الاقتصادية على الأرض. وتقدر الصين تلك الجهود وستواصل دعم عمل الممثلة الخاصة للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونتوقع أن يتم الانتهاء من إعداد التقرير المتعلق بالتقييم الاستراتيجي المستقل لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في أقرب وقت ممكن، مع توصيات لتحسين وتعديل ولاية البعثة وملاك موظفيها، وذلك لكفالة أداء البعثة لمهامها بكفاءة.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، السيدة فالنتين روغوابيزا، على إحاطتها. كما أرحب بحضور وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى والفرانكوفونية وشؤون رعايا أفريقيا الوسطى في الخارج، السيدة سيلفي فاليري بابيو تيمون.

إن تحقيق اللامركزية في عملية السلام من خلال تنفيذ الآليات على المستوى المحلي هو أحد أبرز مجالات التقدم المحرز. إن وجود الدولة أمر أساسي لتعزيز تنفيذ اتفاق السلام، لا سيما في المناطق الحدودية، حيث يتركز نشاط الجماعات المسلحة. بالإضافة إلى ذلك، فهو يساعد في الحفاظ على اتفاقيات السلام الموقعة محلياً وتوسيع نطاقها من خلال تسهيل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

على الصعيد السياسي، لم نغفل عن التزام الحكومة بإجراء أول انتخابات محلية منذ عام 1988. ويُعد الدعم المالي للصندوق المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أمراً بالغ الأهمية لكي تؤتي الانتخابات ثمارها. وسيشكل إجراء تلك الانتخابات، التي ينص عليها الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، معلماً مهماً نحو إدماج المجتمعات المحلية وتمكينها وتنفيذ تدابير بناء الثقة. ومن

الأهمية بمكان أن تتقدم هذه العملية بطريقة شاملة للجميع، بمشاركة كاملة ومنصفة وآمنة ومجدية من النساء والشرائح الأخرى من السكان.

لا تزال الحالة الإنسانية حرجة، حيث تؤثر على 46 في المائة من السكان وتتفاقم بسبب تدفق الأشخاص الفارين من العنف في السودان. يجب ألا يتوقف تقديم المساعدات الإنسانية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

إن بناء السلام يتحقق من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وفي هذا الصدد، أسلط الضوء على عقد المؤتمر الوطني الرفيع المستوى بشأن الترحال الرعوي السلمي والمحقِّق للرخاء الذي يسّرته بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. يجب نشر نتائج هذا المؤتمر وتنفيذها بفعالية من أجل الحد من العنف. وعلاوة على ذلك، من المهم الإشارة إلى أن الآثار الضارة لتغير المناخ قد عدلت ممرات الترحال الرعوي على المستوى الإقليمي، وأنه لا يمكن مكافحة تلك الآثار إلا من خلال التزام المجتمع الدولي بأسره بتحقيق أهداف اتفاقية باريس، وفقًا لمبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة. ولا غنى عن وصول أقل البلدان نمواً التي تعاني من النزاعات إلى التمويل المتعلق بالمناخ.

فالتنمية هي أحد مسارات السلام. لذلك، وبما أن جمهورية أفريقيا الوسطى بصدد وضع اللمسات الأخيرة على خطتها الإنمائية الوطنية للفترة 2024-2028، فإنها تحتاج إلى دعم وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية في تنفيذها.

وفي الختام، فإن السلام والعدالة يعززان بعضهما البعض. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرز في البلد، لا تزال هناك حاجة إلى تعزيز قدرات النظام القضائي حتى يتمكن، عند الاقتضاء، من تقديم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع إلى العدالة.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نشكر الممثلة الخاصة فالنتينا روغوابيزا على إحاطتها. نرحب بمشاركة وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى، السيدة سيلفي فاليري بايبو تيمون، في جلسة اليوم.

في الوقت الراهن، يمكن القول بأنه قد تم تجاوز المرحلة الأكثر تعقيداً في مكافحة الجماعات المسلحة غير القانونية وأن تقدما نوعيا تحقق على المسار نحو تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويتضح ذلك بشكل لافت للنظر عندما ينظر المرء إلى الأرقام. تسيطر الحكومة حالياً على 90 في المائة من الأراضي الوطنية. وقد تم حلّ تسع من الجماعات الأربع عشرة الموقعة على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، كما ألقى آلاف المقاتلين السابقين أسلحتهم ويخضعون حالياً لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

شهدت الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى تغيرات جوهرية في السنوات الأخيرة، وتتحسن باطراد. وقد تسنى ذلك، أساسا، بفضل صمود شعب جمهورية أفريقيا الوسطى نفسه والجهود الدؤوبة التي تبذلها حكومتها، بدعم من الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين للبلد، بما في ذلك الاتحاد الروسي. وعلى الرغم من حملة التشويه المستمرة منذ سنوات من قبل فرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة، والتي لا تشرف هذه الدول، إلا أن شعب جمهورية أفريقيا الوسطى يمضي بثبات إلى الأمام ويحرز تقدماً. إنه يتمسك باستقلاليته وحقوقه السيادية، بما في ذلك الحق في اختيار شركائه وأصدقائه الموثوق بهم.

عند الحديث عن تلك النجاحات، يجب ألا نتجاهل بالتأكيد التحديات والصعوبات العديدة التي لا تزال تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى، والكثير منها لا يزال يشتد في مجال الأمن. بيد أن نجاح صد تهديدات المسلحين ودفعها إلى حدود البلد مع الدول المجاورة أمر بالغ الأهمية، وهناك نرى الآن عمليات الجماعات المسلحة. من الواضح أن المسلحين يستغلون سهولة اختراق الحدود للمناورة والبحث عن مأوى لهم، وكذلك لتجديد صفوفهم وأسلحتهم، كما أنهم يتلقون التمويل والتدريب من الخارج أساسا. هذه هي الطريقة التي يستغل بها قطاع الطرق ومؤيدوهم الثغرات في التعاون الإقليمي بشأن أمن الحدود. سيكون من الضروري مساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى ودول الجوار على التنسيق والتعامل مع المشكلة. وكانت التطورات الإيجابية التي شهدها الحوار الرسمي بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بشأن

التعاون عبر الحدود خطوة كبيرة صوب الأمام في هذا الصدد. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن ذلك سيساعد على تكثيف الجهود المشتركة للقضاء على التهديدات الأمنية في المنطقة الحدودية بين البلدين.

ومن منظور عابر للحدود، أود أن أعلق على انتقاد بعض زملائنا لبانغي فيما يتعلق بإدخال قواعد جديدة لتشغيل المسيرات في مجالها الجوي الوطني. وندرك أن هذا الأمر كان له تأثير على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي اضطرت إلى تكييف طرائق أعمالها. ولكن كيف كان ينبغي للسلطات أن ترد بعد أن بدأ المسلحون في استخدام المسيرات بشكل منتظم؟ وهي أسلحة متطورة يحتاج المرء إلى معرفة كيفية تشغيلها ولا تصنع في جمهورية أفريقيا الوسطى. والسؤال المنطقي الذي يطرح نفسه هو من يقوم بذلك ويقوم بتدريب وتجهيز قطاع الطرق. سيكون من السذاجة افتراض أنهم تعرفوا فجأة من تلقاء أنفسهم على كيفية استخدام المسيرات. كما تعلمت الجماعات المسلحة استخدام الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع والألغام، والتي بالمناسبة، تصنع أيضاً في الخارج. وهذا أمر يجب أن نركز عليه عند مناقشة هذا الموضوع في المجلس بدلاً من محاولة البحث عن أسباب لتوجيه انتقادات إلى حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لأسباب سياسية.

وهناك مسألة أخرى تتعلق بتلك التهديدات العابرة للحدود، وهي فعالية النظام الحالي للجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن. بكل المقاييس يبدو أن الجماعات المسلحة لا تدرك حتى وجودها. وفي الوقت نفسه، ليس هناك شك على الإطلاق في أن الجزاءات باتت تعرقل التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجمهورية أفريقيا الوسطى وتواصل وصمها في نظر المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجلس أن ينظر في الاحتمالات المتعلقة بنظام الجزاءات مع إعطاء الأولوية لوجهة نظر بانغي. وتؤثر الحالة في المحيط الخارجي لجمهورية أفريقيا الوسطى أيضا على الحالة الإنسانية في البلد. وتتسبب ضرورة توفير الرعاية للاجئين من البلدان المحيطة، خاصة السودان، في تدهور الأزمة الإنسانية وزيادة الضغط على الموازنة الحكومية. في ذلك الصدد، إضافة إلى وقف تسييس المساعدة الخارجية واستخدامها كأداة، ينبغي علينا أن نمول بالكامل نداء الأمم المتحدة الإنساني من أجل جمهورية أفريقيا الوسط لعام 2024.

بشكل عام، من المهم إرساء مساعدة منهجية لبانغي في استعادة الحياة السلمية وتحويل الإنجازات المتعلقة بالأمن إلى تقدم على جبهة التنمية. وتعد الانتخابات البلدية المقرر إجراؤها هذا العام إحدى أهم المراحل على هذا المسار. ونحن نؤيد دعوة الأمين العام إلى توفير موارد من الجهات المانحة لتمويل الصندوق الاستئماني الذي سيُستخدم لدفع تكاليف الانتخابات. كما نعتقد أنه من المهم أيضًا الاستجابة إيجابيا وفي الوقت المناسب لطلب بانغي الحصول على المساعدة الانتخابية المستمرة من الأمم المتحدة، بما في ذلك خلال الدورات الانتخابية المقبلة.

وندعم عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وقيادتها. وتظل البعثة عنصراً مهماً في الجهود الشاملة لتحقيق الاستقرار في البلد بشكل نهائي. ونشكر وحدات البلدان المساهمة بقوات على تفانيها في أداء واجبها. ونحن مقتنعون بأن التنفيذ الكامل لولاية حفظة السلام ممكن إن تم الحفاظ على التفاهم مع سلطات البلد المضيف. وندعو إلى تسوية جميع المنازعات في صيغة حوار ثنائي بناء، من دون إنذارات نهائية أو ضغوط خارجية. ومن جانبها، ستواصل روسيا دعم بانغي في إحلال السلام والأمن في البلد.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام روغوابيزا على إحاطتها الشاملة اليوم. كما أرحب بمشاركة السيدة بايبو تيمون، وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى، في جلستنا. أود أن أدلي بثلاث نقاط اليوم.

أولاً، نرحب بالجهود التي تبذلها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لإجراء الانتخابات المحلية في الخريف. سيكون للانتخابات دور حاسم في تعزيز الديمقراطية في جمهورية أفريقيا الوسطى قبيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر إجراؤها العام المقبل. لكن اعتقال المعارضين السياسيين يهدد مصداقية الانتخابات المقبلة. ونشجع الاستيعاب الكامل في الانتخابات للنساء والشباب والعائدين والنازحين داخلياً واللاجئين.

ثانيًا، لا نزال يساورنا القلق إزاء أنشطة الجماعات المسلحة، لا سيما حول المناطق الحدودية ومناطق التعدين وممرات الترحال الرعوي. وفي سعيها لتحقيق تطلعاتها العسكرية، تواصل تهريب الأسلحة عبر الحدود في انتهاك لحظر الأسلحة. وفي هذا السياق، لا تزال ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى حيوية لدعم الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونرحب بالتعاون المثمر المستمر بين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وسلطات البلد. كما ترحب المملكة المتحدة بالتزام الحكومة بتنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى لعام 2019. ونشجع السلطات على مواصلة جهودها لتحقيق اللامركزية ودعمها للأمن المستدام من خلال برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومبادرات بناء السلام المحلية.

ثالثاً، ندعو جميع أعضاء مجلس الأمن إلى دعم قدرة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على تنفيذ ولايتها. ولدى المملكة المتحدة معلومات تشير إلى أن وكلاء روسيا يحاولون على الأرجح تقويض استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في البلد، بما في ذلك من خلال حملات المعلومات المضللة ضد البعثة، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن وسيادة البلد. وتسلط تصرفات روسيا التي تستهدف بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، الضوء على نيتها زعزعة استقرار الدول من أجل تحقيق أهداف سياستها الخارجية. ويؤثر وجود الوكلاء الروس وأنشطتهم على المجتمعات المحلية ويفاقم النزاعات القائمة ويقوض التنمية الاقتصادية على المدى الطويل. إن محاولات الوكلاء الذين يتصرفون بالنيابة عن عضو دائم في مجلس الأمن لعرقلة عمليات المنظومات الجوية غير المأهولة التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى تهدد سلامة أفراد الأمم المتحدة. وهذا أمر غير مقبول.

وندعو سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بإلحاح إلى رفع جميع القيود المفروضة على تحركات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وإعادة النظر في مشاركة وكلاء روسيا المزعزعة للاستقرار.

إن المملكة المتحدة ملتزمة بالعمل مع جمهورية أفريقيا الوسطى لتوفير الاستقرار والتنمية على المدى الطويل بما يحقق تطلعات جميع سكان أفريقيا الوسطى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لجمهورية كوريا.

أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام روغوابيزا على إحاطتها المفيدة. كما أرحب بمعالي السيدة سيلفي فاليري بايبو تيمون من جمهورية أفريقيا الوسطى في جلسة اليوم.

أحرزت جمهورية أفريقيا الوسطى تقدماً جديراً بالثناء في جهود بناء الدولة. غير أن دورات العنف الناتجة عن استمرار أنشطة الجماعات المسلحة والآثار السلبية للنزاعات في البلدان المجاورة لا تزال تشكل مخاطر جسيمة وتفاقم معاناة المدنيين. في ضوء هذه الظروف، أود أن أؤكد على ثلاث نقاط.

أولا، نرحب بجهود حكومة أفريقيا الوسطى والدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في الحفاظ على عملية اللامركزية وتنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتحقيقًا لتلك الغاية، ستكتسي الانتخابات المحلية المقبلة أهمية بالغة بالنسبة للشمولية وتمكين المجتمع وبسط سلطة الدولة اللازمة لتحقيق السلام المستدام. وطوال تلك العملية، من الضروري ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة وهادفة فضلاً عن الحفاظ على حيز مدني آمن وشامل للجميع. ونشيد بالجهود التي يبذلها الأمين العام لحشد الدعم الدولي للانتخابات، بما في ذلك من خلال الصندوق المشترك للتبرعات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما نحيط علماً بطلب رئيس الوزراء فيليكس مولوا الرسمي بتوسيع

نطاق المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة لتشمل الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة في العامين المقبلين، وكذلك رفع مستوى المساعدة الانتخابية كمهمة ذات أولوية من المهام الموكلة إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ثانياً، ما زال يساورنا القلق إزاء الحالة الأمنية المتقلبة بسبب استمرار نشاط الجماعات المسلحة، خاصة على طول الحدود مع السودان وحول مواقع التعدين وعلى طول ممرات الرعي. كما يشكل الاستخدام المتزايد للذخائر المتفجرة تهديدًا خطيراً أيضًا، معرضا العمليات الأمنية ووصول المساعدات الإنسانية للخطر. وفي ذلك السياق، من المهم تعزيز قدرة جمهورية أفريقيا الوسطى على حماية مدنييها. ونثني على جهود البعثة وندعمها دعما كاملا من أجل دعم بسط سلطة الدولة. كما نرحب بالمؤتمر الوطني رفيع المستوى الذي عُقد مؤخراً بشأن الترحال الرعوي السلمي والمزدهر الذي جمع مختلف الأطراف المعنية. وفي الوقت نفسه، نشجع حكومة أفريقيا الوسطى على مواصلة تقدمها في تحسين قطاع الأمن الوطني من خلال عملية شفافة وذات مصداقية للتجنيد في قوات الدفاع والأمن الوطنية، فضلاً عن تعزيز مراقبة سلوك وانضباط أفراد الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، تظل قدرات الإنذار المبكر لدى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لتقييم التهديدات وتحسين وضعها الاستباقي وتوفير حماية مجتمعية موثوقة أمراً بالغ الأهمية للبعثة لتنفيذ ولايتها بطريقة قوية. ومن المؤسف أن المنظومات الجوية غير المأهولة التابعة للبعثة لا تزال محظورة، ونحث السلطات على رفع تلك القيود بشكل عاجل وعلى الالتزام الكامل باتفاق مركز القوات.

ثالثاً، يجب أن تتوقف فوراً انتهاكات حقوق الإنسان والعنف الجنسي المتصل بالنزاع والانتهاكات ضد الأطفال من قبل جميع الأطراف. ومما يبعث على القلق البالغ أن الاشتباكات المتكررة بين قوات الدفاع الوطني والجماعات المسلحة تسهم في هشاشة حالة حقوق الإنسان. إن تعزيز سيادة القانون والمساءلة أمر ضروري لكسر حلقة النزاع والعنف ضد المدنيين. ونشيد بالتزام جمهورية أفريقيا الوسطى بتعزيز سياستها الوطنية لحقوق الإنسان وانخراطها المستمر مع الأمم المتحدة. وندعو الحكومة إلى مواصلة القيام بذلك.

وفي الختام، تعيد جمهورية تأكيد كوريا دعمها الثابت للممثلة الخاصة للأمين العام روغوابيزا وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في جهودهما الرامية إلى تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

أستأنف مهامي بوصفي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لوزيرة الشؤون الخارجية وشؤون الفرنكوفونية ورعايا أفريقيا الوسطى في الخارج في جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيدة بايبو تيمون (جمهورية أفريقيا الوسطى) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن تحياتي لأعضاء مجلس الأمن. ويسعدني أن أكون معهم اليوم في هذه الجلسة للنظر في تقرير الأمين العام أنطونيو غوتيريش (S/2024/473)، وكذلك التقارير التكميلية، ولا سيما التقرير المتعلق بحقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى (A/HRC/56/60/Add.2) وتقرير فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الذي مددت ولايته عملاً بالقرار 2693 (2023). وقبل أن أتشاطر مع مجلس الأمن على تعليقات وملاحظات حكومة أفريقيا الوسطى على تلك التقارير المختلفة أود أن أعرب لكم، السيد الرئيس، عن أحر التهاني على تولي بلدكم، جمهورية كوريا، رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه، الذي تقودونه، سيدي الرئيس، باقتدار. كما أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد جلسة اليوم. وأود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على الموجز الذي قدمته لتقرير الأمين العام ورؤية الأمم المتحدة للحالة الأمنية والسياسية والإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وبموافقة أعضاء المجلس، أود أن أغتنم فرصة بياني الأول أمام هذا المجلس المتجدد في عام 2024 لأتقدم بالتهنئة للدول التي انضمت إلى المجلس كأعضاء غير دائمين. وأرجو لها كل النجاح في

الاضطلاع بمسؤولية حفظ السلم والأمن الدوليين الجسيمة التي أناطها بها ميثاق الأمم المتحدة في الفقرة 1 من المادة 24 منه، والتي عهدنا بها، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، إليها عندما انتخبناها. ويبدو من المناسب أن نتذكر أننا، بانتخابها، منحناها سلطة الحكم واتخاذ القرارات بشأن حياة أو بقاء رجال ونساء آخرين – بوضوح، ملايين الرجال والنساء الآخرين. ولذلك السبب أود أن أحثها على أن تتحلى بالإحسان والموضوعية والإنصاف والاتساق وأن تحترم التزاماتها تجاه القيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة عند تحليلها واتخاذها قرارات بشأن المسائل والأحداث المعروضة على مجلس الأمن، الهيئة الأعلى للأمم المتحدة. فمستقبل البشرية والحفاظ عليها يعتمد على الإجراءات التي تتخذها في معالجة المنازعات والصراعات في العالم.

وفي ضوء الحالة التي يمر بها العالم – وهو عالم يشهد تقلبات متزايدة مع استمرار انعدام الأمن العالمي – يجب علينا أن نعيد النظر في أسلوب العمل الحالي الذي عفا عليه الزمن والذي أصبح مصدراً للانقسام وزعزعة الاستقرار أكثر من كونه مصدراً لحفظ النظام. أليس من الحكمة أن نعيد النظر في طريقة العمل التي حددتها مجموعة صغيرة من أعضاء المجلس على حساب بقيتنا الذين لم يكن لنا رأي في المسألة لأننا لم نكن على طاولة المفاوضات، على الرغم من أننا كنا لاعبين حاسمين في السلام النسبي الذي تحقق منذ الحرب العالمية الثانية؟ ألم يحن الوقت للتخلي عن أسلوب العمل هذا الذي يجرنا شيئاً فشيئاً إلى عالم من التفكك، مع ازدواجية المعايير في القرارات المتخذة، التي غالباً ما تكون موجهة بالمصالح الفردية لدولها لا مصالح العالم؟

إن بلدي، جمهورية أفريقيا الوسطى، هو أحد البلدان التي عانت ولا تزال تعاني من الآثار الضارة لهذا الأسلوب الذي عفا عليه الزمن. فهناك بلد، جمهورية أفريقيا الوسطى، ظل يبذل، منذ عودته إلى النظام الدستوري، كل جهد ممكن للتغلب على حالة الأزمة غير المسبوقة التي يمر بها. ولم تكن الحلول التي نودي بها والتدابير التي اتُّخِذَت كافية لحل أزمة أفريقيا الوسطى. ولا تزال تلك الإجراءات المستمرة تعيق بل وتحد من الجهود التي نبذلها معًا. فهو بلد أنشئت من أجله عملية لحفظ السلام – أو بالأحرى عملية للحفاظ على التبعية، نظرا للعدوان على سكانه ومؤسساته وسلامة أراضيه – لم تحقق اليوم، بعد مرور 10 سنوات على إنشائها، النتائج المرجوة لسبب بسيط هو أن طبيعة عملية الأمم المتحدة ذاتها لم تكن مناسبة للحالة. وقد رأينا حدود هذه العملية عندما حدث تمرد جديد في عامي 2020 و 2021 في ظل وجود القبعات الزرق، ما اضطر الرئيس المنتخب شرعياً إلى الاستجابة للحاجة الملحة للغاية في تلك اللحظة نظراً للكرب الواقع على السكان. لقد كانت استجابة للبقاء على قيد الحياة تتعرض للشجب الآن في محاولة للتغطية على فشل عملية حفظ السلام التي، كما قلت، ليست مناسبة. وقد قلنا ذلك مراراً وتكراراً.

واليوم، لا يزال مجلس الأمن يضع بلدي في موقف المتهم متشدقا بالمكاسب التي تحققت بشق الأنفس، ولكنه يتمسك على نحو متعنت بفرض جزاءات جائرة وغير مستحقة على بلد لا يتطلع شعبه إلا إلى تحقيق السلام واحترام سيادته.

ويستمر تدفق التقارير التي تجتر حالة معروفة جيدا، حالة ناجمة عن النزاع المسلح، لا تدخر الحكومة جهدًا في معالجتها ناتجة. والأهم من ذلك كله، لا تزال التقارير تؤثر في كلام الكثيرين هنا ممن لا يعرفون جمهورية أفريقيا الوسطى ولا تاريخها ولم يزوروها قط أو اكتفوا بزيارتها لفترة قصيرة. وبالتالي، فإن رأيهم مبني على الإشاعات.

وتدرك جمهورية أفريقيا الوسطى التحديات التي تواجهها. ونعلم أن حالتنا الأمنية لا تزال مقلقة على الرغم من تحسنها. ولا تزال التحديات التي تواجهنا كثيرة، ولكن ما من بلد لا تواجهه التحديات. ولهذا السبب، لا يزال رئيس الجمهورية ملتزمًا بالعملية السياسية من أجل عودة السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى التي أدت إنجازاتها إلى إحراز تقدم كبير جدا.

لقد قطعت جمهورية أفريقيا الوسطى خطوات جبارة، كما يعلم المجلس، ونحن اليوم بصدد تعزيز هذه الإنجازات من أجل الحفاظ على هذه النتائج القوية مثل استعادة سلطة الدولة وإعادة بناء جيشنا والعودة إلى سيادة القانون من خلال توطيد مؤسساتنا القضائية.

وتحقق هذه الإنجازات بفضل إصلاحات جريئة – وإن كانت موضع انتقاد في بعض الأحيان – وعمل جماعي دؤوب نود أن نشكر عليه شركاءنا في الميدان، ومنهم شركاؤنا متعددو الأطراف، مثل بعثة

الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، وشركاؤنا الثنائيون على غرار الاتحاد الروسي وجمهورية رواندا والجمهورية الفرنسية والولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الضامنة والميسرة للعملية السياسية المتعلقة بالعودة إلى السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

كما قلت سابقاً، لا بد أن نبتعد عن النموذج السائد المتمثل في إصدار التقارير لوصف حالة أزمة معروفة. وقد شهدت جمهورية أفريقيا الوسطى أزمة أغرقتها في الفوضى. كما أن العدوان المسلح ليس لعبة، بل ينطوي على جرائم وحالات اغتصاب وانتهاكات لحقوق الإنسان. لقد اضطررنا إلى التعامل مع تمرد رجال مسلحين خارجين عن القانون ولا نزال نتعامل معه وإن كان قد قل بدرجة كبيرة. لذلك، يجب علينا أن نخرج من هذه اللعبة التي لا تنتهي من تقارير الأمم المتحدة في مقابل سرد الجهود التي تبذلها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والنتائج التي حققتها.

ولكن، كما جرت العادة، ردا على بعض الملاحظات التي وردت في مختلف التقارير ولإطلاع أعضاء المجلس على الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، أود أن أؤكد مجددا وأذكّر بما أُحرز من تقدم في مختلف المجالات التي تُسمى المجالات الاستراتيجية من خلال إصلاح قطاع الأمن، مع إعادة نشر قوات الدفاع على نحو فعال وإعادة تشكيل قوات الأمن الداخلي وتنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وفقًا للاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وخريطة الطريق المشتركة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وإدارة الأسلحة والذخائر، بالإضافة إلى وضع إطار استراتيجي جديد مكّن من ضمان السلام والأمن والتماسك الاجتماعي وتحسين التعايش في 100 في المائة من أراضي أفريقيا الوسطى.

وفي ما يتعلق بحقوق الإنسان التي أصبحت محور السياسة العامة للحكومة، تود جمهورية أفريقيا الوسطى أن تؤكد من جديد أمام المجلس التزامها الراسخ بالتعاون الكامل مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وفريق الخبراء في توثيق حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني وفي ما يتجاوز ذلك بالبحث عن إظهار الحقيقة على نحو فعال وكذلك تمكين الضحايا من اللجوء إلى العدالة وتنفيذ السياسة الوطنية لحقوق الإنسان.

وتقترن السياسة الوطنية بخطة عمل خمسية طموحة للفترة 2023-2027 بميزانية تقدر بمبلغ 3 بلايين فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية لتنفيذ 268 نشاطًا، ولا سيما تلك الأنشطة التي تهدف إلى تحسين أحوال السجون وخفض معدل انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي ما يتعلق بالانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ضاعفت الحكومة جهودها لإيجاد سبل لضمان الحماية الفعالة للسكان المدنيين.

وعلاوة على ذلك، أُحرز تقدم ملحوظ وتحققت منجزات رئيسية ولكن لم يسلَّط عليها الضوء، للأسف، في التقريرين المقدمين إلى المجلس.

وفضلا عن ذلك، تعهدت الحكومة أيضاً بأن تتيح للسلطات القضائية المختصة المعلومات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الواردة في التقارير الموثقة الصادرة عن شعبة حقوق الإنسان التابعة للبعثة من أجل معالجتها في امتثال صارم لسرية الإجراءات القضائية ووفقاً لتدابير حماية الضحايا والشهود.

وفي ما يتعلق بالتنديدات التي وردت في أحدث تقارير البعثة بشأن حالة حقوق الإنسان، فقد نددت الحكومة من خلال وزارة العدل بالأخطاء الواضحة وعلقت على موضوعيتها واكتمالها. وفي ما يتعلق بالمعلومات المضللة، تواصل الحكومة جهودها لكنها تلاحظ بأسف عدم المعاملة بالمثل عندما يتعلق الأمر بحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى. ونشير إلى أن هذه المعلومات المضللة تعكس رأي السكان، الذي تجاوز دون شك الحدود ويتعين احتواؤه، ولكنه رد فعل أولئك

السكان الذين لا قيمة تُذكر لحياتهم وهم يرون عملية حفظ السلام التي دامت 10 سنوات عاجزة عن الاستجابة لتوقعاتهم.

وينبغي ألا يُنسينا وصف الحالة الإنسانية الحرجة الوارد في التقرير، وكذلك استمرار انتهاكات حقوق الإنسان، أن المجلس يستعرض ويناقش بلدا شهد أزمة غير مسبوقة. لقد تعرض هذا البلد لهجوم جماعات مسلحة وشهد تمردًا مكونًا أساسا من مرتزقة أجانب ومدعومًا من سياسيين طامعين في السلطة القضائية العليا دون المرور عبر صناديق الاقتراع. وأدعو إلى التحلي بمزيد من الموضوعية والتضامن لكسر هذه الحلقة المفرغة.

وفي ضوء ما تقدم، يبدو لي أن من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن دور المجلس هو التركيز على العلل الحقيقية التي تستمر في تقويض جمهورية أفريقيا الوسطى والتحلي بالشجاعة لاتخاذ تدابير فعالة ومناسبة وتتسم بالكفاءة.

وتود حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى أن تظل متماشية مع الصكوك والأطر الدولية التي ينبغي أن ترشدنا نحو مزيد من السلام والتقدم والعدالة ونحو إعادة هيكلة يمكن فيها لكل مواطن من أفريقيا الوسطى أن يستعيد حريته وكرامته في نهاية المطاف.

ومع ذلك، هناك حاجة ماسة بكل صراحة إلى مزيد من التماسك إذا ما أراد المجلس أن يحافظ على مصداقيته في قراراته التي يتخذها بشأن مسألة أفريقيا الوسطى.

وأود أن أكرر ما قلته: تظل الحالة الأمنية مثيرة للقلق على الرغم من تحسنها، ولا سيما في بعدها العابر للحدود، كما أشار البعض هنا، بسبب عودة الأزمات الأمنية في البلدان المجاورة.

لقد قيل هنا مراراً وتكراراً أن الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى يجب أن يخضع للاستعراض من منظور دون إقليمي. وانطلاقاً من هذا الأساس، تظل المنظمات دون الإقليمية والقارية – المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي من خلال مجلس السلم والأمن التابع له – ملتزمة تجاه جمهورية أفريقيا الوسطى بدعم العملية السياسية من أجل العودة إلى السلام بصفتها جهات ضامنة وميسرة.

لقد تكبدت العناء – على وجه الخصوص، من خلال حضور الرئيس الأنغولي جواو مانويل غونسالفيس لورنسو شخصياً هنا وحضور ممثل عن الرئيس دينيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو – لا للتعبير عن دعمهما لجمهورية أفريقيا الوسطى فحسب، ولكن أيضاً لتوجيه تحذير بشأن المنطقة دون الإقليمية. وجاءا لتنبيه مجلس الأمن وتنوير تفكير الأعضاء من أجل عرض صورة أفضل عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي يتعاملان معها بنفسيهما نظرا لقربهما منها، ولتحسين فهمهما للخطر الذي تشكله بعض التدابير التي اتخذها مجلس الأمن، لا بالنسبة لجمهورية أفريقيا الوسطى فقط، بل بالنسبة للمنطقة دون الإقليمية بأسرها.

لقد وضعت الحكومة سياستها الوطنية لإدارة الحدود من أجل التصدي للتحدي المتعلق بالأمن عبر الحدود، وخلافا لما قيل هنا عن بدء عمل اللجان المشتركة، واصلت الحكومة عقد اللجان المشتركة المخصصة المعنية بالأمن، التي تسعى إلى إنشاء آلية مشتركة من أجل التصدي بفعالية لجميع المشاكل العابرة للحدود – الاتجار غير المشروع، ونهب الموارد، والصيد غير المشروع، وكل شكل آخر من أشكال انعدام الأمن. وأود أن أوضح أيضا أنه يجري الآن عقد لجنة مخصصة مشتركة في بانغي مع الكاميرون وأنغولا، بينما عقدت لجان أخرى مع تشاد وجمهورية الكونغو.

وما تريده حكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، في نهاية المطاف، هو إعادة تأكيد سيادتهما بالكامل، كما فعلت الدول والشعوب الأعضاء في مجلس الأمن. وفي بلدان أخرى، يتم تسليح الأشخاص الذين يُنظر إليهم على أنهم ضحايا، ويتم دعمهم بل وتقديسهم. لماذا تختلف مواقف أعضاء المجلس بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى؟ والأسوأ من ذلك هو أن أي محاولة لبذل جهد وطني للاستجابة لمحنة شعب أفريقيا الوسطى تثير مخاوف المجلس، أو بالأحرى اتهاماته. أليس لنا الحق في احترام كرامتنا؟ أليس لحياة شخص من أفريقيا الوسطى مثل

ما لحياة شخص آخر من قيمة أو ثمن؟ بيد أنني أعتقد أننا جميعاً قد ولدنا متساوين. هل ينطبق هذا المبدأ على أعضاء المجلس وحدهم؟ وكما قلت، فإن الترتيب الهرمي للقيم الذي يتبعه المجلس في أسلوب عمله الذي عفا عليه الزمن يقود العالم إلى الهلاك.

كيف يمكن للمجلس أن يطلب منا علامات الثقة في حين أننا في الأساس مدانون لمجرد كوننا من نحن، أو ربما بسبب لون بشرتنا أو موقعنا الجغرافي؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، نريد أن نعرف لماذا يُنظر نظرة مختلفة إلى الجهود المبذولة فيما يتعلق بمجموعة جماعة أزاندي آني كبي غبي مقارنةً بمجموعة الضحايا الآخرين الذين يتم دعمهم وتقديسهم كما قلت. وكما هو الحال في أماكن أخرى، لم يرد شعب جمهورية أفريقيا الوسطى سوى الدفاع عن نفسه ضد جحافل بربرية وحماية أفراده كما فعل ويفعل الآخرون عندما يتعرضون للهجوم – على غرار مقاتلي المقاومة في فرنسا أو في أوكرانيا اليوم، على سبيل المثال. وإدراكاً لهذا الواقع، وتحليا بالمسؤولية، قررت الحكومة إعادة تنظيمهم لكبح جماحهم والإشراف عليهم، وهو ما يتماشى تماماً مع تطلعاتنا إلى إقامة دولة تسود فيها سُلطة القانون وتكوين جيش منظم. وما لا يمكن تصوره هو أن يُطلب منا استيعاب الجماعات المسلحة بدمجها في قواتنا المكلفة بإنفاذ القانون، ولكن عندما نفعل نفس الشيء في التعامل مع المنشقين أو الأشخاص الذين يريدون إلقاء السلاح، يُشجب ذلك، بل ويدان. وأود الإشارة أيضا إلى أنه على الرغم من حملة التضليل التي تُشنّ لتقويض الجهود الرامية إلى تحقيق السلام، إلا أنها اجتذبت العديد من المنشقين وحظيت بدعم الشعب الذي أنهكه نزاع مستمر منذ فترة طويلة جدا ويطول أمده بسبب رغبة المجلس في إضفاء الشرعية على الجماعات المسلحة التي تحاول زعزعة استقرار جمهورية أفريقيا الوسطى.

وعلى الصعيد السياسي، فإن البحث عن حل يقتضي أيضا تهيئة مناخ يسوده الهدوء ويتمكن فيه جميع سكان أفريقيا الوسطى من التعبير عن آرائهم بحرية. ويدرك أعضاء المجلس، باعتبارهم ساسة أو ممثلين للساسة، أن المعارضة موجودة وأن دورها هو المعارضة. أما بالنسبة لجمهورية أفريقيا الوسطى، فقد بدأ عدد متزايد من مواطنينا في تجاوز هذه الأفكار من أجل إيجاد حلول تناسب مشاكلهم. ولهذا السبب يواصل الرئيس تواديرا وضع أطر حوار يمكن من خلالها لأبناء أفريقيا الوسطى التعبير عن آرائهم بحرية بدون أي إقصاء.

وأود أن أذكر أعضاء المجلس بأن الحالة السياسية التي ورثها الرئيس ناجمة عن سلسلة من الأخطاء. وعلينا أن نفرق بين تصرفات الساسة ذوي الطموحات المثيرة للفتنة، الساسة الفاسدين الذين يجب أن يكونوا مسؤولين قضائياً مثل أي شخص آخر من أبناء أفريقيا الوسطى، وبين تصرفات زعيم فاضل يقود الحياة السياسية في بلده. ومن المهم التعامل مع هذه المسألة بشكل أقل سطحية لأن الخلط بين الأدوار يمكن أن يفسر بدهاء على أنه اتخاذ موقف. وينبغي ألا نبالغ في السذاجة، إذ يجري إلحاق كثير من الدلالات السياسية بقضايا قانونية ذات طبيعة خاصة تماماً. وأحث المجلس أيضا على دعم هذه الرغبة في الشمولية والحوكمة القائمة على المشاركة حول الانتخابات البلدية المقبلة، التي تمثل فرصة لزيادة التزام السلطات بالمسار الديمقراطي وغرس قيمه في نفوس مواطني أفريقيا الوسطى الذين اعتادوا منذ فترة طويلة على الأزمات الدورية، ولإعادة التفكير في طرق التنمية بحيث تتناسب مع واقعنا الوطني.

على الصعيد الاقتصادي، يجب إعادة النظر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال استراتيجية ويجب زيادة ميزانية الدولة بطريقة أو بأخرى. لكن كيف يمكن زيادتها بالاعتماد أساساً على الضرائب وإيرادات الجمارك التي انخفضت بسبب ضياع إيرادات الدولة من خلال الإعفاءات الكثيرة التي تم التفاوض عليها هنا وهناك، وبسبب تهميش محركاتنا الاقتصادية لصالح المتعاقدين الدوليين؟ إن المشكلة تتطلب مراجعة اتفاق مركز القوات المبرم بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والبعثة المتكاملة. ويجب أن أشير إلى أن هذه المسألة لا تزال تعاني من أساليب المماطلة. وقد أصبحت مهمتنا المستعصية على الرغم من رغبة الأمم المتحدة التي أكدها وكيل الأمين العام لإدارة عمليات السلام في رسالة مؤرخة 25 كانون الثاني/يناير 2024، في مناقشة هذه العقبات مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى.

تقودني هذه النقطة إلى التعليق على المخاوف التي أُعرب عنها بشأن العقبات التي تعترض استخدام المسيّرات. وأود أن أؤكد من جديد على أنه، رغم ضرورة وفائدة الدور الذي تقوم به البعثة المتكاملة، ورغم تحسين تنسيق جهودنا، ينبغي ألا يشغلنا ذلك عن أن لدينا بعض المسائل الشائكة التي تستحق التوضيح. وأود أيضاً أن أذكر المجلس بأن الأمم المتحدة أكدت مراراً على مبدأ سيادة جمهورية أفريقيا الوسطى وواجبها في حماية أراضيها وسكانها. وعلى الرغم من أن اتفاق مركز القوات يتضمن استثناءات تتيح للبعثة المتكاملة أن تعمل بحرية، يجب الإشارة إلى أن مسائل الدفاع الوطني لجمهورية أفريقيا الوسطى تندرج ضمن هذه السيادة، وهو أمر تعتز به كل دولة. ولا يشكل تطبيق الإطار القانوني لاستخدام الطائرات غير المأهولة، الذي أُخطرت به البعثة المتكاملة، عرقلة لأنشطتها أو انتهاكا للاتفاق. أما فيما يتعلق بتحليق المسيرات في المجال الجوي لجمهورية أفريقيا الوسطى، يجدر التذكير بمبدأ السيادة المنصوص عليه في المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة، وهو أن [الهيئة] "تقوم على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها". بناءً على ذلك، فإن جمهورية أفريقيا الوسطى دولة ذات سيادة، لا تخضع لأي سلطة عليا سواء على أراضيها أو في علاقاتها الدولية. وبالتالي فإن جمهورية أفريقيا الوسطى مستقلة ولا تشارك وضعها هذا مع أي كيان قانوني آخر، بما في ذلك البعثة المتكاملة. وبمقتضى الفقرة 1 من المادة 41 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية المؤرخة 18 نيسان/أبريل 1961، يجب على جميع المتمتعين بالامتيازات والحصانات احترام قوانين الدولة المعتمدين لديها وأنظمتها. ويجب عليهم كذلك عدم التدخل في شؤونها الداخلية. ومن المهم جدا بالنسبة لجمهورية أفريقيا الوسطى احترام هذا المبدأ. وعلاوة على ذلك، فإن الفقرة 5 من الجزء الرابع من الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن مركز البعثة المتكاملة تنص بأوضح صورة ممكنة على الالتزام القانوني باحترام القانون المحلي.

وبالتالي لا يمكن اعتبار البعثة المتكاملة دولة، بحكم ولايتها، ناهيكم عن اعتبارها دولة عظمى، بحيث تتمكن من تجنب الامتثال للقواعد التي وضعتها سلطات أفريقيا الوسطى أو لأنها ترغب في أن تحل محل جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا تهتم إلا بمصالحها الخاصة. يأتي ذلك في وقت لا يحظى فيه المدنيون بالحماية، كما نرى من سكان أفريقيا الوسطى الذين لا يزالون يلقون حتفهم على أيدي الجماعات المسلحة الهمجية، حتى في المناطق التي توجد فيها وحدات البعثة المتكاملة، وحيث لا تتفق قواعد الاشتباك مع الواقع في الميدان. نتيجة لذلك، ودون المساس بولاية البعثة المتكاملة، وفي ضوء تطور الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، تؤكد المذكرة التي عممها وزير الدفاع الوطني على ضرورة تعليق جميع الرحلات الجوية للطائرات بلا طيار في المجال الجوي لأفريقيا الوسطى على وجه السرعة.

كما نود أن نشير إلى أن الجماعات المسلحة والقوى السلبية قد شنت هجمات بطائرات بلا طيار، ناهيكم عن أن هناك جهات فاعلة تدخل أراضي أفريقيا الوسطى متنكرة في زي منظمات إنسانية غير حكومية، كما رأينا في الأنباء الأخيرة، وهي تقوم في الواقع بتدريب الجماعات المسلحة وإمدادها. وأود أن أقول إن هناك عملية مشتركة قد وُضعت لإيجاد حل بأسرع ما يمكن، تحت رعاية وزارة الخارجية وبعلم البعثة المتكاملة. والعمل جار في هذا الصدد. وأود أيضا أن أذكر المجلس مرة أخرى بأن اتفاق مركز القوات الموقع في عام 2014 لم يتناول صراحةً المسائل المتعلقة باستخدام الطائرات بلا طيار التي تشكل تطورا جديدا يبين أن الاتفاق قد عفا عليه الزمن في ضوء هذه العوامل الجديدة. وذلك يوضح مرة أخرى أن علينا أن نفكر معاً في كيفية تكييف ولاية البعثة المتكاملة مع الأولويات والحقائق الجديدة في الميدان. لذا فإن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى تنتظر بفارغ الصبر عودة ما يسمى بالاستعراض الاستراتيجي المستقل، الذي يجريه على أي حال موظفو الأمم المتحدة، حتى تتمكن من تحديد الموقف الذي ستتخذه بشأن المواعيد النهائية المقبلة، خاصة فيما يتعلق بتجديد ولاية البعثة المتكاملة التي من المقرر أن تنتهي في تشرين الثاني/نوفمبر.

واستنادا إلى كل ذلك – واعذروني على الإسهاب – أود أن أختتم كلمتي بالتطرق إلى موضوع مشروع القرار الذي سيقدم في منتصف تموز/يوليه بشأن اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2127 (2013) المتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، وعلى وجه التحديد بشأن حظر

توريد الأسلحة المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي يكتنفه غموض مذهل لا يمكننا أن نفهم شيئا منه، والذي يثير الشك بالتأكيد في مصداقية المجلس والثقة في نواياه بالإبقاء على النص الذي أصبح الآن غير منطقي على الإطلاق. فلماذا يصر المجلس، وبالأخص واضع المسودة الأولى، على الإبقاء على نص يضفي الشرعية على مختلف الجماعات المسلحة، التي هي بحكم تعريفها جهات غير رسمية لا يعترف بها المجلس، ولا تزال تعمل في المنطقة دون الإقليمية وفي جمهورية أفريقيا الوسطى على وجه الخصوص، وذلك بتخريب نص – وسامحوني على استخدام هذه العبارة – يتضمن إجراء للجنة الجزاءات المنشأة من أجل جمهورية أفريقيا الوسطى؟

لذلك تعرب حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى رسمياً، هنا في هذه القاعة، عن عدم فهمها لنص يثير البلبلة ويتجاهل الحقائق في جمهورية أفريقيا الوسطى ويصل إلى حد عدم احترام حكومة منتخبة بطريقة شرعية وكرامة شعب بأكمله. وتم تحديد موقف الحكومة خطيا في رسالة وقعتُ أنا عليها. تشير هذه الرسالة إلى أن المشكلة الرئيسية التي ينبغي أن تهم الأمم المتحدة ومجلس الأمن هي مشكلة تمويل الجماعات المسلحة وضمان اتخاذ المجتمع الدولي موقفا حازما وثابتا ضد هذه الجماعات المسلحة وقادتها أو المتواطئين معها. وبالتالي فإن الحكومة تعارض أي إعادة لصياغة النص الذي رفع منذ عام 2023 جميع القيود المفروضة على حصول القوات النظامية في أفريقيا الوسطى على الأسلحة رغم استمرار وجود هذه القيود في هذه الصفحات العشرين أو ما يقاربها، عندما يقال لنا في النهاية إن النص لا ينطبق على جمهورية أفريقيا الوسطى بل على الجماعات المسلحة. وإذا كان النص لا ينطبق، أو لم يعد ينطبق، على القوات النظامية لجمهورية أفريقيا الوسطى، فينبغي حذفه بكل بساطة ومنطق.

إن أي محاولة لإعادة الصياغة أو إسنادها إلى بُعد دون إقليمي سيُنظر إليها على أنها رغبة في تزييف واقع جمهورية أفريقيا الوسطى، وبالتالي محاولة ضمنية للإبقاء على الجزاءات المفروضة على جمهورية أفريقيا الوسطى والهيمنة والوصاية عليها، في انتهاك صريح لسيادتها. يجب عدم الخلط بين جمهورية أفريقيا الوسطى والجماعات المسلحة، وأناشد الرأي العام الوطني والدولي أن ينتبه إلى أنه يجري الخلط بشكل منهجي بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والمتمردين. وتشهد على ذلك الفقرة 93 من تقرير الأمين العام التي تشير إلى "أطراف النزاع". فمن هي أطراف النزاع؟ هل حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى طرف في النزاع؟ إننا لا نقبل هذا التشهير. وإذا قرر المجلس في نهاية المطاف اتخاذ إجراءات قسرية ضد الجماعات المسلحة العاملة في أفريقيا الوسطى عموماً، وفي جمهورية أفريقيا الوسطى خصوصاً، يجب أن يكون المجلس قادرا على العمل بشكل واقعي وأن يأخذ في الاعتبار الخطر الذي تشكله هذه الجماعات المسلحة باتخاذ قرار واحد بشأن المشكلة التي يجب معالجتها، وهي مشكلة الجماعات المسلحة. وجمهورية أفريقيا الوسطى على استعداد للعمل بشأن هذه المسألة والإسهام بتجربتها وخبرتها.

في الختام، أحث المجلس على التحلي بالحكمة واعتماد أسلوب عمل يدعم جمهورية أفريقيا الوسطى بفعالية ولا يعرقلها أو يضر بها، على أمل أن يكون ما يقرره استنادا إلى مراجعة تقاريره والنظر في موقف الحكومة عادلا ومناسبا. وأود الإعراب من جديد عن امتنان حكومة أفريقيا الوسطى وشعبها للشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين المشاركين في الجهود المبذولة لإعادة السلام إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. وأتوجه بخالص الشكر للممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة البعثة المتكاملة، السيدة فالنتين روغوابيزا، على العمل الذي قامت به إلى جانب حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى. ونشجعها على مواصلة جهودها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة 12/20.